أسعار النفط تهبط لأقل من 44 دولاراً مع تنامي المخزونات الأميركية

انخفضت أسعار النفط، أمس الأربعاء، فيما أظهرت بيانات للقطاع ارتفاع المخزونات في الولايات المتحدة متجاوزة التوقعات، بينما كبح تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا الطلب على الوقود في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

وفي أول إيجاز صحافي بشأن التفشي منذ شهور، قال الرئيس الأميركي دونالد ترمب، إن جائحة فيروس كورونا قد تزداد سوءا قبل أن تتحسن، في أول إقرار في الآونة الاخيرة بتفشي المشكلة.

و الثلاثاء، أظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي، أن مخزونات الخام زادت بواقع 7.5 مليون برميل في الأسبوع الماضي، بينما كانت توقعات المحللين تشير إلى انخفاض قدره 2.1 مليون برميل.

وقال معهد البترول إن مخزونات النفط في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما زادت بمقدار 716 ألف برميل. وهبطت مخزونات البنزين مليوني برميل بينما كان محللون استطلعت رويترز آراهم قد توقعوا انخفاضا قدره 618 ألف برميل.

وتراجعت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بمقدار 1.4 مليون برميل متماشية مع توقعات المحللين.

وأظهرت بيانات معهد البترول أن واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الأسبوع الماضي انخفضت 825 ألف برميل يوميا.

ونزل خام برنت 35 سنتا ما يعادل 0.8% إلى 43.97 دولار للبرميل وفقد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 39 سنتا ما يوازي 0.9% إلى 41.53 دولار. وارتفعت أسعار النفط بنحو دولار في الجلسة السابقة لتسجل أعلى مستوى منذ السادس من مارس.

وقال إدوارد مويا كبير محللي السوق لدى أواندا في نيويورك «وصل الاتجاه الصعودي للخام لنهاية الطريق بعد تقرير معهد البترول الأميركي الذي أظهر زيادة حادة للمخزونات وتحذير الرئيس ترمب من احتمال تفاقم جائحة كورونا في الولايات المتحدة».

وتابع «تلقت توقعات الطلب على الخام ضربة مزدوجة من ما قد تكون أكبر زيادة في المخزونات منذ مايو إذا أكدت إدارة معلومات الطاقة تقرير أمس وتصريحات ترامب المتشائمة بشأن الفيروس».

شركات الخليج ترجئ الاستثمارات بفعل صدمات النفط وكورونا

قالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، إن الشركات في منطقة الخليج، التي تضررت بسبب تراجع أسعار النفط وأزمة فيروس كورونا، سترجئ على الأرجح الاستثمارات هذا العام، حيث تولي اهتمامها للتكاليف والسيولة.

وحذرت الوكالة من أن التعافي سيستغرق ما لا يقل عن بضعة فصول. وأصدرت ستاندرد آند بورز تقييمات سلبية لستة عشر كيانا في دول مجلس التعاون الخليجي الست، وتتوقع انكماشا اقتصاديا في نطاق بين منتصف وأقصى خانة الآحاد لمعظم دول المجلس هذا العام.

وقالت الوكالة في تقرير «نتوقع ضغطا شاملا في معظم القطاعات والأسواق في المنطقة لكن البعض سيشعرون به أكثر من غيرهم مع تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع الدخل المتاح للإنفاق وضعف اتجاهات التوظيف».

وذكر التقرير أن الطيران والسياحة هما الأكثر تضررا، لا سيما في دبي حيث للنقل والسياحة أهمية كبيرة للاقتصاد.

وقالت الوكالة إن قطاع العقارات في دبي، الذي تباطأ طيلة معظم العقد الماضي، سيواجه المزيد من الضغط. وخفضت هذا الشهر التصنيف الائتماني لاثنتين من أكبر شركات العقارات في الإمارات.

وتتوقع ستاندرد آند بورز ضعفا واضحا في معدلات الائتمان في ظل تعاف محدود في النصف الثاني من العام الحالي وكذّلك استمرار تخمة المعروض وضعف الطلب خاصة من المشترين الدوليين.

وكشفت بيانات رفينيتيف أن السندات الدولية التي أصدرتها إعمار العقارية، أكبر شركة عقارات في دبي، انخفضت 8%، منذ بداية العام. وقالت الوكالة «نظرا لتحديات نمو الإيرادات وغياب الرؤية الواضحة بشأن توقيت التعافي فإن التركيز الرئيسي لمعظم الشركات التي نصنفها هو إدارة التدفقات النقدية والحفاظ على السيولة».

وتراجع الشركات تكاليف التشغيل وتعيد التفاوض بشأن العقود ولجأت إلى خفض الأجور وتسريح العمالة.

كما تخفض شركات النفط التكاليف، وتستفيد تلك الشركات من ميزة تتعلق بالتكلفة مقارنة مع الشركات العالمية المناظرة، حيث من المتوقع أن ترجئ أبوظبي والكويت وقطر وعمان استثمارات كبيرة مرتقبة في تطوير أنشطة المصب. وتحظى شركات الاتصالات والمرافق بوضع أكثر أمانا لكنها قد تتأثر برحيل العمال الأجانب الذين يشكلون نسبة كبيرة من تعداد سكان المنطقة.

الذهب يواصل الصعود مخترقاً 1856 دولاراً للأوقية

قفز الذهب بأكثر من 1% أمس الأربعاء إلى أعلى مستوى في نحو تسعة أعوام مدفوعا بضعف الدولار فيما عززت توقعات بمزيد من إجراءات التحفيز لإنعاش الاقتصادات التي تضررت من جائحة كورونا جاذبية المعدن النفيس كملاذ للتحوط من التضخم. زاد الذهب في المعاملات الفورية 0.8% إلى 1856.13 دولار للأوقية (الأونصة) بعدما سجل أعلى مستوياته منذ سبتمبر/أيلول 2011 عند 1865.35 دولار للأوقية في وقت سابق من الجلسة. وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0.7 %، إلى 1856.80 دولار للأوقية. وأبرم زعماء الاتحاد الأوروبي اتفاقا، الثلاثاء، بشأن خطة للتعافي بقيمة 750 مليار يورو، فيما ناقش مسؤولون من البيت الأبيض وكبار الأعضاء الديمقراطيين في الكونغرس الأميركي جولة أخرى من إجراءات مساندة ستشمل تأمين بطالة ممتدا وتخصيص المزيد من الأموال للمدارس. كما تلقى المعدن الأصفر الدعم من مؤشر الدولار الذي يقبع قرب أقل مستوى في أكثر من أربعة أشهر. وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، واصلت الفضة صعودها وزادت بنسبة 4.7% إلى 22.33 دولار للأوقية، وهو أعلى مستوى لها منذ أكتوبر 2013.

وتراجع البلاديوم 1.1 % إلى 2133.32 دولار للأوقية، ونزل البلاديوم 0.7 %، إلى 875.49 دولار للأوقية.

الإمارات ترأس الاجتماع العشرين للجنة متابعة تنفيذ قرارات مجلس التعاون الخليجي

ترأست دولة الإمارات أعمال الاجتماع العشرين للجنة الوزارية المكلفة بمُتابعة تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالعمل المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج.

وترأس الاجتماع الذي عُقد عن بُعد محمد بن عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء، وفقا لبيان صحفي.

وشدد القرقاي في بداية الاجتماع على أهمية التعاون والعمل الخليجي المشترك، واستكمال مسيرة التكاتف والتعاون والتنسيق المستمر بين الدول الأعضاء في المجلس للتغلب على التحديات الناتجة عن أزمة تفشي انتشار وباء فيروس كورونا المُستجد (كوفيد19-).

واستعرض الاجتماع تقرير يلخص جهود الأمانة العامة بخصوص تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات العمل المشترك، بالإضافة إلى ما تم إصداره من تشريعات وإجراءات تنفيذاً للقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في جميع مجالات العمل الخليجي المشترك.

وناقش الاجتماع السُبل والآليات التي تفعلها الدول لتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس التعاون، مشروع آلية تسريع التصديق على الأنظمة والقوانين والاتفاقيات التي يعتمدها المجلس الأعلى، ما تم إنجازه في مجالات السوق الخليجية المشتركة، وتقرير المركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن تنفيذ المرحلة الثالثة من دراسة قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك.

وتناقش اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالعمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل دوري تنفيذ كل القرارات المتعلقة بمجالات العمل الخليجي المشترك، وتعقد اجتماعاتها مرتين سنوياً.

بريطانيا.. مستوى قياسي للاقتراض عند 128 مليار إسترليني

قفز الاقتراض الحكومي في بريطانيا إلى مستوى قياسي عند 128 مليار جنيه إسترليني، ما يعادل (162 مليار دولار) في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية 2020–2021 عندما كانت إجراءات العزل العام المرتبطة بفيروس كورونا في ذروتها. ويعادل هذا أكثر من ضعفي إجمالي الاقتراض للسنة المالية السابقة بكاملها. ويعتقد معظم الخبراء الاقتصاديين أن الاقتراض الحكومي في بريطانيا هذا العام سيكون الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية قياساً إلى حجم الاقتصاد.

وبعد نشر الأرقام، أطلق وزير المالية ريشي سوناك مراجعة طال تأجيلها للإنفاق الحكومي. لكن محللين يشكون في أن الاقتصاد سيكون قوياً بما يكفي لأن يبدأ سوناك تشديد سياسة المالية العامة في وقت لاحق هذا العام.

ويبلغ دين القطاع العام، مع استبعاد البنوك المملوكة للدولة، الآن 1.984 تريليون إسترليني أو 99.6% من الناتج المحلي الاجمالي. وقال مكتب الإحصاء إن هذا هو أعلى عبء للدين منذ عقد الستينيات في القرن الماضي.

وأكد مكتب مسؤولية الميزانية أنه لا يقدم توقعات رسمية بالنظر إلى غياب الوضوح بشأن الفترة التي ستلزم فيها الحكومة الشركات بالبقاء مغلقة أمام الجمهور. ويتوقع المكتب إغلاقاً كاملاً لثلاثة أشهر يعقبه رفع تدريجي على مدار ثلاثة شهور إضافية. ومن ناحية أخرى، قال صندوق النقد الدولي، إنه يتوقع أن ينكمش اقتصاد بريطانيا بنسبة 6.5% في 2020، على غرار اقتصادات أخرى، قبل أن ينمو 4.0% في 2021.

رغم قفزة المعروض النقدي.. أوروبا لا تخشى شبح التضخم

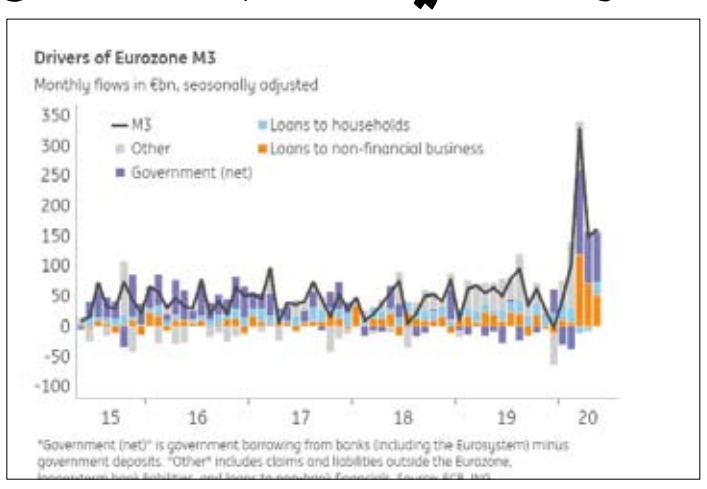

كانت القفزة الأخيرة في المعروض النقدي الواسع ملحوظة، ولكن هذا يرجع بشكل أساسي إلى زيادة في احتياجات السيولة خلال فترة الإغلاق.

لكن احتمالات ارتفاع معدل التضخم خافتة، حيث إن الفرص الاستثمارية من المرجح أن تظل ضئيلة عندما تتراجع احتياجات السيولة.

وهناك بعد ذلك علاقة ضعيفة بين النقود والتضخم أيضاً، وفقاً لتقرير نشرته مجموعة «آي.إن.جي» الهولندية لكبير اقتصادي منطقة اليورو «بيرت كوليجن» والاقتصادي المتخصص في المالية الرقمية والتنظيم «تيونيس بروزينس».

ما لم يكن البنك المركزي الأوروبي قادراً على فعله لسنوات بسياسة نقدية استثنائية، قد حدث في غضون بضعة أشهر فقط من أزمة فيروس كورونا، وهو ما يتمثل في تسريع وتيرة نمو النقود. وكانت سنوات من شراء الأصول ذو تأثير صغير نسبياً على كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد.

وبالطبع، تسبب برنامج التيسير الكمي في زيادة نمو النقود ولكن بشكل أكثر وضوحاً في هيئة زيادة احتياطيات البنوك التجارية لدى القاعدة النقدية بالبنك المركزي الأوروبي.

وتأثر المعروض النقدي الواسع «إم 3» بشكل قليل نسبياً، حيث ظل الطلب على الائتمان ضعيفاً، أو كما صاغه بعض النقاد، ظل التيسير الكمي عالقاً في النظام المالي وفشل في الوصول إلى الاقتصاد الحقيقي.

ومنذ تشكيل منطقة اليورو، لم تكن هناك زيادة شهرية كهذه في المعروض النقدي الواسع كما شهدنا خلال مارس، مع حقيقة أن شهري أبريل/نيسان ومايو/آيار من بين الأشهر التي سجلت أسرع وتيرة نمو في المعروض النقدي الواسع على الإطلاق، هل هذا يعني أن تضخم أسعار المستهلكين احتمال قائم؟

وفي الواقع، أشار أحدث مسح صادر عن البنك المركزي الأوروبي حول الإقراض المصرفي إلى أن الطلب على القروض لأغراض الاستثمار آخذ في الانخفاض، وهو أمر منطقي بالنظر إلى عمق الاتجاه الهبوطي في الاقتصاد وعدم اليقين السائد.

من المرجح أن تتلاشى الزيادة المفاجئة في الودائع الآن بعد أن تم تخفيف عمليات الإغلاق بشكل تدريجي. ومع عودة فتح الاقتصاد، من المرجح أن تتراجع احتياجات السيولة الطارئة للشركات، كما سينخفض الطلب على قروض البنوك ويمكن للحكومات تحويل تركيزهم بعيداً عن دعم السيولة.

وبمرور الوقت، سيتم دفع تأجيلات الضرائب كما سيتم سداد القروض، ومن شأن ذلك أن يقلل من الودائع في النظام وبالتالي المعروض النقدي الواسع «إم 3».

ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تكون الشركات، وخاصة المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، قادرة على سداد القروض الإضافية على الفور، لأن العائد المفقود لن يتم استرداده إلا بوتيرة بطيئة، وبالنسبة لبعض القطاعات لن يتم استرداده نهائياً.

ويعني ذلك أن السيولة التي قدمتها الحكومات والمصارف خلال فترة الإغلاق ستبقى داخل النظام لبعض الوقت، وجزئياً للأبد، طالما أن القروض والضرائب لن يتم سدادها أبداً وستكون هناك حاجة لشطبها.

وتعني القفزة الأخيرة أن كميات كبيرة من الأموال قد دخلت النظام ويمكن أن تبقى داخله لبعض السنوات، وهو ما يعني أن هناك احتمالية لوجود بعض الضغوط الصعودية على التضخم.

ويتمثل السؤال الهام المتعلق بالضغوط التصاعدية المحتملة على التضخم فيما الذي ستفعله الشركات بالأموال الإضافية المتواجدة داخل البنوك بمجرد تلاشي الحاجة الفورية للسيولة.

أولاً، من المتوقع تلاشي مدخرات الشركات غير المالية المتزايدة التي ترجع إلى الضرائب المؤجلة في غضون الفصول القادمة، مع حلول موعد سداد الدفعات المؤجلة.

وإذا استخدمت الحكومات هذه الأموال لخفض عجز موازناتها، فإن هذه الأموال ستختفي من النظام. ثانياً، إذا كانت هناك فرصة ضئيلة لاستثمار الأموال التي تم اقتراضها في الأساس بدوافع تحوطية، فسيكمن السيناريو المحتمل في أن تقوم الشركات بسداد هذه القروض لأننا لا نتوقع عودة الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل الأزمة قبل حلول عام 2023.

ويترك ذلك مبالغ كبيرة من الطاقة الفائضة لفترة من الوقت قادمة، وهو ما يترجم بشكل عام إلى بيئة استثمار بطيئة. وعلى الرغم من ظروف الاقتراض المواتية للغاية، سيكون هذا هو الخيار الأكثر منطقية، وهو ما سيؤدي بدوره لتدمير الأموال في النظام ويضع ضغوطاً هبوطية على نمو الأموال.

وسيبقى جزء بسيط من الزيادة في المعروض النقدي داخل النظام بشكل دائم، وهو الجزء الذي يعكس الضرائب والقروض التي لن يتم سدادها نهائياً مع انهيار الشركات والجزء الذي تقرر فيه الشركات الاستثمار فيه وعدم سداده.

برنامج «المركز» لتطوير الخريجين مستمر رغم إغلاق المكاتب بسبب كوفيد- 19

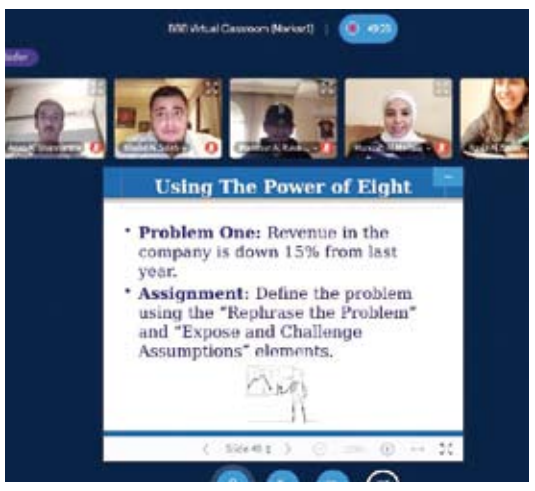

أعلن المركز المالي الكويتي «المركز»، عن نجاح تطبيق برنامج «المركز» لتطوير الخريجين، على الرغم من إجراءات الإغلاق التام التي اتخذتها دولة الكويت منذ مارس الماضي في إطار جهود التصدي لتفشي جائحة فيروس كوفيد19-. ويعقد البرنامج للسنة الرابعة على التوالي، ضمن مبادرة «المركز» لتطوير القدرات الشابة الوطنية كجزء من مسؤوليته الاجتماعية، حيث يهدف إلى تدريب وتطوير مهارات حديثي التخرج من الشباب الكويتي، وإتاحة الفرصة لهم لاكتساب مهارات وخبرات عمل إيجابية وبناءة.

ويعكس استمرار برنامج «المركز» لتطوير الخريجين، في ظل أزمة جائحة كوفيد-19، حرص «المركز» والتزامه بدعم كافة الأطراف المعنية. فقد قام بتفعيل خطة الطوارئ واستئناف كافة العمليات بفعالية وكفاءة عن بعد طوال فترة الحظر الكلي. وعلى الرغم من التحديات المختلفة خلال هذه الفترة، إلا أنه قدتم وضع جميع الأطراف ذات العلاقة على رأس أولويات الشركة.

ولقد قام فريق إدارة الموارد البشرية في «المركز» باستكمال البرنامج، الذي سيستمر حتى يناير 2021، لتجاوز التحديات القائمة من خلال إعادة هيكلة البرنامج وتسهيل وصول المتدربين إلى البرامج التدريبية في ظل هذه التغيرات، مع الحفاظ على الجودة والتميز في مستوى البرامج المطروحة.

ونتيجة لذلك، قام «المركز» بتقديم توجه جديد للمتدربين من خلال سلسلة دروس أسبوعية عبر الإنترنت، مع تغطية كل موضوع على مدار ثلاثة إلى خمسة أيام. كما تمكن الفريق من تحويل كافة جلسات التدريب المخطط لها إلى برامج مماثلة للتعلم عن بعد، مع إضافة باقة مختارة من برامج التعلم الفنية والمهنية إلى البرنامج الحالي، وذلك بالتعاون مع شركاء «المركز» للتدريب.